يعتبر كتاب كينز النظرية العامة للعمالة، الفائدة و النقود" الذي ألفه في **1936** ، البداية للظهور خطـاب متميز داخل النظرية الاقتصادية نعت بالاقتصاد الكلي. لقد جاءت النظرية الاقتصادية الكلية كانتقاد لما كان متعارف عليه من مفاهيم و نظريات في المدرسة التقليدية عن آليـة العمـل التلقـائي للأنظمـة الاقتصادية.

ترى المدرسة التقليدية أن الحياة الاقتصادية هي أولا وقبل كل شيء حياة مبنية على التبادل الحقيقي للسلع ، حيث دور النقود فيها يقتصر على مبادلة هذه السلع في سوق ميزته الأساسية تكمن في كونه المكان الذي يسمح عن طريق آلية الأسعار التنسيق بين مختلف القرارات الاقتصادية. الخطاب السائد كان يمجد دور السوق في خلق التجانس بطريقة تلقائية(إذا لم يوجد ما يعيق هذه الآلية التلقائية مثل تدخل الدولة في النظام الاقتصادي) بين قرارات الأفراد مما يؤدي في النهاية إلى بروز توازن عام أمثل يرضي جميع الأطراف.

لم يكن الفكر التقليدي السائد إلا تعبيرا على مبدأ الحرية الاقتصادية و مبدأ دعـه يعمـل باعتبـار أن التوازن العام للاقتصاد ما هو إلا نتيجة للتوافق الآني للقرارات الأفراد. بمعنى آخر، لفهـم الاقتصـاد الذي نعيش فيه، يتطلب أولا فهم سلوك الأفراد الاقتصادي و فهم آلية السوق: أي الفكر السـائد كـان يشكل خطاب الاقتصاد الجزئي.

لقد جاء كينز في المقابل بخطاب مخالف كما سنبين ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتـاب، أراد مـن خلاله أن يضع الأسس التي توحي على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتعديل الاخـتلال الذي قد يعرفه هذا الأخير من حين لآخر هذا من جهة. نلاحظ من جهة أخرى، أن تصور كينز للنظام الاقتصادي الذي نعيش فيه، كان مغايرا للتصور الكلاسيكي، فهو ينظر لهذا النظام الاقتصادي على أنه نظام اقتصادي نقدي مبني على الإنتاج يتميز بحالة عدم التأكد المستقبل فيه غير أكيد و غير احتمـالي الحدوث. النظام الإنتاجي (أي قرار المنتجين) هو الذي يحدد مستوى التشغيل و ليس سوق العمل عـن طريق آلية العرض و الطلب كما يرى ذلك الكلاسيكيون الجدد. بمعنى آخر، يعتبر كينز أن الأنظمـة الاقتصادية التي نعيش فيها على أنها ليست أنظمة تخضع لقوانين العرض و الطلب و من ثم التنسـيق بين قرارات الأفراد يتم عن طريق آلية الأسعار و إنما يخضع التنسيق في جانبه الأكبر إلى آلية دوران النقود هذه الآلية و خاصة البحث عنها من أجل سيولتها هي التي تتحكم في الحركية الاقتصادية.

حاول كينز أن يبين في كتابه النظرية العامة، أن العمل الطبيعي و التلقائي لاقتصاديتنا المعاصرة قـد يكون متوازن إلا أن هذا التوازن لا يكون بالضرورة توازن تشغيل كامل للموارد الاقتصادية و السبب يرجع حسبه ليس لأن قرار الأفراد الاقتصادي خاطئ و إنما لأن الأفراد غير واثقون من أن قراراتهم صحيحة و ذلك لأنهم يأخذونها على مستوى لا مركزي، بمعنى آخر كل عون اقتصادي يأخذ القـرار

المناسب له على مستوى السوق الذي يعنيه بمعزل عن القرارات الاقتصادية التي تتم فـي الأسـواق الأخرى. يريد كينز أن يبين لنا و هو يضع أسس الاقتصاد الكلي، أن القرارات الاقتصادية في سوق ما هي مرتبطة بالقرارات الاقتصادية التي تؤخذ في الأسواق الأخرى. يقول كينز" لقد ارتكبنا خطأ جسيما عندما عممنا النتائج الصحيحة المتحصل عليها عند دراسـة أجـزاء النظـام منفـردة علـى النظـام برمته"(كينز**1936** الطبعة الفرنسية ص.**6**). ستقود النتيجة التـي مفادهـا أن الاخـتلال فـي النظـام الاقتصادي يعود إلى اللامركزية المفرطة و ما تسببه من حالة عدم التأكد عند الأفراد، كينز إلى الطلب ضرورة مركزة أكثر عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خـلال سياسـات اقتصـادية تحسن بها آلية عمل النظام الاقتصادي فتحل على إثرها تلك المشكلة المستعصية المتمثلة في البطالة.

بهذا المعنى، يعتبر الاقتصاد الكلي خطاب بديل للخطاب الكلاسيكي الجديـد المتمثـل فـي الاقتصـاد الجزئي. بديل من حيث الموضوع لأنه يعالج مشكلة تحديد مستوى النشـاط الاقتصـادي و مسـتوى التشغيل و لا يهتم بإشكالية التوزيع. محتوى التحليل في الاقتصاد الكلي يختلف عن محتوى التحليل في الاقتصاد الجزئي لأنه ينظر لآلية التنسيق على مستوى النشاط الاقتصادي سواء بين مختلف الأسـواق أو الأعوان الاقتصاديين بنظرة تختلف عن تلك التي ينظر إليها الاقتصاد الجزئي، ناهيك عن الاختلاف في المنهجية، حيث الكل في الاقتصاد الكلي هو أكبر من مجموع الأجزاء و ليس مجموع الأجزاء، أي تدرس الكل كوحدة واحدة بغض النظر عن ما تحمله هذه الوحدة من أجزاء مختلفة و غير متجانسـة، فمثلا الاستهلاك في الاقتصاد الكلي هو وحدة واحدة مع العلم أن هذا الاستهلاك يحمل في طياته أجزاء غير متجانسة فاستهلاك الفقراء يختلف عن استهلاك الأغنياء و يختلف باختلاف المناطق الجغرافيـة و البيئية... الخ.

لقد أحدث كينز بكتابه النظرية العامة شرخا في النظرية الاقتصادية، ما زالت الجهود تبدل من طـرف المنظرين الاقتصاديين بداية بجون هيكس(**1937**) بكتابه " كينز و الكلاسيك: اقتراح تفسير" و الذي قدم فيه نموذجه الشهير **IS/LM** ، لإيجاد توفيق بين كينز و الكلاسيك و تقلـيص الفجـوة فـي النظريـة الاقتصادية التي تسبب فيها كينز.

سنقوم في الفصل الموالي لهذه المقدمة، بعرض النموذج الكلاسيكي و انتقادات كينز له حتى تظهر جليا للقارئ عناصر الاختلاف بينهما و من ثم يتبين له لماذا يعتبر النموذج **IS/LM** حوصلة بين الخطـابين الكلاسيكي و الكينزي.